

Distr.: General
5 March 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والستون



الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة

وانتهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة الرابعة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد بيتكوس (ليتوانيا)

المحتويات

البند ٣٢ من جدول الأعمال: تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمسّ حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٣٢ من جدول الأعمال: تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمسّ حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة (تابع) (A/64/332, 339, 340, 345)

١ - السيد عبد العزيز (مصر): تحدث بالنيابة عن حركة عدم الانحياز فقال إن الهدف الأساسي للقرار ١٠/٦٤ للجمعية العامة بشأن متابعة تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة هو إرساء العدالة ودعم الجهود المبذولة لمحاربة الإغفاء من القصاص وكفالة المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والخروقات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة أثناء العمليات العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة التي نفذت في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وتود الحركة أن تؤكد من جديد اقتناعها بأن احترام القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة من شأنه أن يدفع قدما الجهود المبذولة من أجل تحقيق تسوية سياسية عادلة وسلمية للنزاع.

٢ - وأوضح التقرير أن حالة حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني لا تزال مؤلمة نتيجة لسياسات إسرائيل وممارساتها غير القانونية، وهو ما تعززه تقارير حديثة أخرى. واستمر تدهور الحالة في العام الماضي واستمر تأثير ذلك على الأرواح ومعدل الدمار والخسائر في الزيادة بمعدل مخيف، وبخاصة في قطاع غزة نتيجة للعمليات العسكرية الإسرائيلية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ واستمرار الحصار غير القانوني. وأدانت الحركة استمرار الاحتلال العسكري للأراضي الفلسطينية وكل الأراضي العربية الأخرى ودعت إلى الوقف الفوري لجميع ممارسات إسرائيل غير القانونية والاستئناف الفوري للمفاوضات الخاصة بعملية السلام التي كانت تقوم بشكل واضح على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة،

ومرجعيات مدريد، وبخاصة مبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية، وخارطة الطريق التي أقرتها اللجنة اللجنة الرباعية وذلك لتحقيق حل الدولتين على أساس حدود ما قبل ١٩٦٧.

٣ - وينبغي أن تنظر جميع أجهزة الأمم المتحدة المعنية في انتهاكات إسرائيل المستمرة للقانون الدولي ويجب اتخاذ الإجراءات والتدابير الملائمة لمعالجة الحالة التي تفتقر إلى العدل. ويمثل تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة، والموافقة على التوصيات الواردة فيه، وقرار الجمعية العامة الذي يدعو، في جملة أمور أخرى، إلى قيام الجانبين بإجراء تحقيقات وعودة مؤتمر الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة إلى الانعقاد للنظر في تدابير لإنفاذ الاتفاقية وكفالة احترامها في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، خطوات أولى مهمة في هذا الاتجاه.

٤ - لقد نفذت إسرائيل أثناء احتلالها سياسات وممارسات متعمدة وغير قانونية ترمي إلى تغيير الطابع الديمغرافي للأراضي الفلسطينية، وشخصيتها، وطبيعتها، وبخاصة من خلال مصادرة مساحات كبيرة من الأراضي الفلسطينية، وسياستها الاستيطانية غير القانونية، وبناء الجدار في الضفة الغربية. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال المئات من نقاط التفتيش وحواجز الطريق تقيد حركة الأشخاص والسلع، الأمر الذي قوض بشكل خطير وحدة الأراضي، بفصل القدس الشرقية تماما عن باقي الضفة الغربية. كما هدمت إسرائيل أكثر من ٢٤ ٠٠٠ من منازل الفلسطينيين، وصدر على الأقل ١ ٥٠٠ أمر هدم جديد. ودعا المجتمع الدولي إلى إدانة الترحيل القسري للفلسطينيين وإحلال المستوطنين غير القانونيين محلهم. وشن بعض المستوطنين، بدعم من الحكومة الإسرائيلية، حملة عنف وتهريب على المدنيين الفلسطينيين وواصلوا أعمال الإثارة، في القدس

٨ - السيد وايسبرود (إسرائيل): قال إنه على الرغم من أن الشرق الأوسط يفسده إرهابيون يرفضون أبسط حقوق الإنسان، فقد ظلت حكومته على التزامها بدعم هذه الحقوق. وكفلت المؤسسات الديمقراطية في إسرائيل، ونظامها القضائي المستقل الذي يحظى بأرفع المستويات المهنية، والحوار العام النابض بالحياة تمسكها بأرفع المعايير العالمية وإن التزامها بالعدالة وقداصة حقوق الإنسان يعادل التزام الدول الديمقراطية الأخرى. ومع ذلك، فإن تقرير اللجنة الخاصة لم يكن مخصصا لدعم حقوق الإنسان: بل كان جزءا من حملة سياسية منظمة ومحسوبة أعدت لتشويه سمعة إسرائيل وحق مواطنيها في العيش في سلام وأمن، وحرمانهم من الحقوق ذاتها التي تحرص على أن يتمتع بها الآخرون. لقد رفضت إسرائيل وسوف ترفض دائما التعاون مع اللجنة الخاصة لأنها، كالأجهزة الأخرى التابعة للأمم المتحدة، حددت سلفا النتائج والاستنتاجات التي ستتوصل إليها.

٩ - وعلى سبيل المثال، لم يذكر التقرير أنه منذ سنة ٢٠٠١، أطلق أكثر من ٦٠٠ ٨ صاروخ من قطاع غزة على المدن والقرى الإسرائيلية؛ وأطلق معظم هذه الصواريخ بعد الانسحاب الكامل لإسرائيل من غزة في سنة ٢٠٠٥. ومع ذلك، يتهم التقرير، في وصفه لعملية الرصاص المصبوب، إسرائيل بالهجوم على غزة بدون مبرر؛ وبشكل لا يمكن أن يصدق، لم يذكر التقرير ثلثي سنوات من الهجمات بصواريخ حماس ومدافع الهاون التابعة لها على الرجال، والنساء، والأطفال الإسرائيليين من المزارعين وسكان المدن. كما تجاهل التقرير زيادة القوة العسكرية لحماس في غزة في الوقت الراهن، التي تهدد المدنيين الإسرائيليين والفلسطينيين، والاختبار الأخير لصاروخ حماس يصل مداه إلى ٦٥ كيلومترا ويجعل معظم مراكز التجمعات السكانية الإسرائيلية

الشرقية بصفة خاصة، حيث يتواصل تنفيذ عمليات التنقيب غير القانونية في الأماكن المقدسة.

٥ - وتمثل أنشطة الاستيطان غير القانوني انتهاكا خطيرا للقانون الدولي، وتحديا لفتوى محكمة العدل الدولية والنداءات المتكررة للمجتمع الدولي الداعية إلى الوقف الفوري لهذه الأنشطة. وعلى الرغم من كل الجهود التي تبذل في إطار عملية السلام، صعدت إسرائيل أنشطتها الاستيطانية، ورفضت الامتثال لنداءات المجتمع الدولي الداعية إلى وقف نقاط الاستيطان المتقدمة وتفكيكها. وبالإضافة إلى ما تمثله هذه الأنشطة من مخالفات صارخة للقانون الدولي، فإنها تزيد من التوتر، وتزعزع الحالة الهشة على أرض الواقع، وتؤثر سلبا على عملية السلام. ويجب على إسرائيل الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف.

٦ - وأكدت الحركة من جديد أن جميع التدابير التي اتخذتها أو تتخذها إسرائيل لتغيير الوضع القانوني، والمادي، والديمقراطي، والبنية التحتية في الجولان السوري المحتل، والتدابير المتخذة لفرض السلطة القضائية والإدارة الإسرائيلية فيه ليس لها أثر قانوني. فكل هذه التدابير، بما فيها بناء المستوطنات الإسرائيلية والتوسع في بنائها في الجولان السوري منذ ١٩٦٧ تشكل انتهاكات للقانون الدولي، والاتفاقات الدولية، وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها، وتعد تحديا للمجتمع الدولي. ودعت الحركة إسرائيل إلى الالتزام بقرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) والانسحاب الكامل من الجولان السوري إلى حدود ٤ حزيران/يونية ١٩٦٧.

٧ - وأكدت الحركة من جديد التزامها الذي لا يتزعزع بحل عادل، وسلمي، وشامل للموقف في الشرق الأوسط وحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير والسيادة في دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية.

١٣ - وفي أعقاب هجوم إسرائيل الوحشي على غزة، احتج الرأي العام العالمي على النظام واتخذ كثير من المنظمات الدولية خطوات للتصدي للأعمال الإجرامية التي ارتكبت أثناء الاعتداء العسكري وبعده. وكانت تقارير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق ولجنة التحقيق والقرارات ذات الصلة التي اتخذها مؤخرا مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة خطوات في الاتجاه الصحيح. ودعا الأمم المتحدة إلى اتخاذ تدابير حاسمة للتصدي للجرائم التي يرتكبها نظام الاحتلال في غزة بما في ذلك التدابير الواردة في تقرير غولدستون. وقال إنه ينبغي أن تعتبر التوصيات الواردة في التقرير أساسا مناسباً لمحكمة المتورطين. فقد استخدمت القوة المفرطة وغير المتناسبة واستهدفت أهدافاً مدنية بغير تمييز بما في ذلك استخدام ذخيرة يدخل في تركيبها الفوسفور الأبيض. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عددا من انتهاكات القانون الإنساني، بما فيها هجمات متعمدة على مدارس تديرها وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وفرض التدابير العقابية الجماعية، والقيود القاسية على الواردات إلى غزة، واستمرار احتجاز الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، في سجون انفرادية لفترات مطولة يعد مصدرا للقلق الشديد. فهذه الجرائم هي مؤشر واضح إلى أن الطبيعة العدوانية والسياسات القمعية للنظام لم تتغير.

١٤ - وأضاف قائلاً إنه في الحين الذي يدين فيه وفده الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني، فإنه يعتقد أنه يتعين على المجتمع الدولي التصدي لهذه الممارسات غير القانونية وغير الإنسانية وتقديم مرتكبيها إلى العدالة. وثمة حاجة حقيقية إلى المزيد من التأكيد على اتخاذ خطوات عملية لفرض معايير ومقاييس حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة.

في مرمى هجمات الإرهابيين؛ والسفن التي تنقل الأسلحة، وليس المساعدات، من إيران إلى أهل غزة عبر البحر الأحمر.

١٠ - وعلى الرغم من هذه المحاولات "لانتقاء" المعلومات لأسباب تتعلق بتسييس في التقرير، تميز العام الماضي بتطورات إيجابية كثيرة في الضفة الغربية اعترفت بها اللجنة الرباعية والجهات المعنية الأخرى التي تسعى إلى تعزيز السلام وليس الترويج لرواية اللجنة الخاصة التي يمكن التنبؤ بما فيها. فقد حقق الاقتصاد الفلسطيني نمواً بلغ أكثر من ٧ في المائة نتيجة إزالة نقاط التفتيش في الضفة الغربية وزيادة ساعات تشغيل جسر النبي مما سهل انتقال البضائع والأشخاص. وعلى الرغم من المخاطر الأمنية الهائلة، اتخذت إسرائيل تدابير مماثلة كثيرة في محاولة منها لإيجاد التوازن بين احتياجاتها الأمنية القانونية ورغبتها في دعم النمو وإرساء أسس السلام.

١١ - وأعرب عن التزام حكومته بالتوصل إلى اتفاق سلام دائم يتيح للشعبين الإسرائيلي والفلسطيني العيش في سلام، وأمن، وكرامة، وقال إن الإسرائيليين يتطلعون إلى عصر يكون فيه الشعبان قادرين على توجيه طاقتهما المشتركة إلى سعي منتج يعود بالنفع عليهما وعلى العالم. إن الجهات التي تصدر تقارير مشوهة كتقرير اللجنة الخاصة لا تعزز هدف السلام؛ بل على العكس تعزز التحيزات الدفينة وتعمق العداء الذي يرتد على صاحبه تجاه إسرائيل والذي طالما كان وقوداً للصراع.

١٢ - السيد حسيني (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن ممارسات النظام الإسرائيلي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من العرب في الأراضي المحتلة. ولذلك، فإنه يتعين إيلاء الأولوية الكبرى لإنهاء أكثر من ستة عقود من الاحتلال وتوفير الظروف اللازمة للشعب الفلسطيني ليمارس في حرية حقه في تقرير مصيره. وقد أشار تقرير اللجنة الخاصة إلى أن الحالة تدهورت في العام الماضي.

المألوفة التي تستعمل كستار للتمويه، فإنه يحسن صنعاً لو أنه استمع إلى النقاش الدائر حول الاعتداءات الخطيرة على حقوق الإنسان للفلسطينيين وغيرهم في الأراضي المحتلة. وقال إن ذلك سيساعد على التعرف على سبب التوتر والصراع في المنطقة. ولا يحق لمندوب كيان ينتهك بشكل منتظم كل هذه المبادئ المتعلقة بالقانون الدولي وحقوق الإنسان، ويمثل المصدر الأول للتهديد، والإرهاب، والتخويف في الشرق الأوسط وحول العالم أن يوجه مزاعم لا أساس لها ضد البلدان الأخرى. ودعا المجتمع الدولي إلى الاعتراف بالتأثيرات الضارة للسياسات والأنشطة الإسرائيلية واتخاذ تدابير حاسمة للحيلولة دون وقوع مزيد من الانتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني من جانب النظام الإسرائيلي في الأراضي المحتلة.

٢٠ - **السيدة فيفاس** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): أعربت عن ترحيب وفدها يرحب بالموافقة على قرار الجمعية العامة ١٠/٦٤ بشأن متابعة تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة. فتأييد أغلبية الدول الأعضاء لهذا القرار يعكس اقتناعها بأن إفلات الحكومة الإسرائيلية من العقاب يجب أن يتوقف، لأنه كان العقبة الرئيسية أمام السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط.

٢١ - وأعربت عن تأييد وفدها بقوة عمل اللجنة الخاصة ورحب بتقريرها الممتاز المفصل وانضم إلى الوفود الأخرى في الدعوة إلى الإنهاء الفوري للوجود الإسرائيلي في الأراضي المحتلة كشرط أساسي لسلام شامل، ودائم، وعادل في الشرق الأوسط.

٢٢ - تفاقمت المأساة الإنسانية الناتجة عن الصراع العربي - الإسرائيلي في الفترة التالية لإنشاء اللجنة الخاصة. ووصلت الحالة الراهنة في قطاع غزة إلى مستوى الكارثة الإنسانية كنتيجة مباشرة للعدوان المسلح الأخير لقوات

١٥ - وللحصول على المعلومات من مصادرها الأصلية أهمية بالغة. ومن المؤسف أنه قد لوحظ أنه على الرغم من قيام اللجنة الخاصة ببعثات مفيدة إلى مصر، والأردن، والجمهورية العربية السورية، فإنها لم تتمكن من الوصول إلى الأراضي المحتلة بسبب العراقيل التي وضعتها إسرائيل. ومن الواضح أن السياسات الإسرائيلية تخالف كل الصكوك الدولية ذات الصلة.

١٦ - ولحق تقرير المصير أهمية حيوية ويؤيد وفده بقوة النتيجة التي توصلت إليها اللجنة الخاصة من أن السياسة الراهنة الرامية إلى تفتيت الأراضي المحتلة، ومواصلة بناء الجدار العازل، وزيادة الأنشطة الاستيطانية تؤثر بشكل كبير في الامتداد الإقليمي والنسيج الاجتماعي للشعب الفلسطيني وتمثل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي.

١٧ - والجولان جزء لا يتجزأ من الجمهورية العربية السورية وتدين الجمهورية الإسلامية الإيرانية جميع التدابير المتخذة لزعزعة التكامل الإقليمي للدولة كما تشعر بالقلق العميق لتدهور حالة حقوق الإنسان وزيادة الاستيطان غير القانوني في الجولان السوري.

١٨ - وينبغي أن يكون للفلسطينيين كافة، بمن فيهم المسلمون، والمسيحيون، واليهود، وبخاصة اللاجئين الذين ذاقوا مرارة المنفى لسنوات كثيرة، حرية تقرير مستقبلهم في استفتاء عام. فالسلام الدائم لن يتحقق إلا بإعادة حقوق الشعب الفلسطيني بالكامل وقيام دولة مستقلة عاصمتها القدس الشريف.

١٩ - وردا على تعليقات المندوب الإسرائيلي، قال إن نظاما يقوم على العدوان، والاغتيال، وإرهاب الدولة، والخطف، والتعذيب، وسائر السياسات المقيتة لا ينبغي أن يصور نفسه على أنه داعية للديمقراطية، وفارس يدافع عن حقوق الإنسان. وبدلاً من اللجوء إلى هذه التكتيكات

الأعضاء على تكثيف جهودها لإجبار إسرائيل على الامتثال لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وبخاصة قرارات مجلس الأمن، والقانون الإنساني الدولي، وقوانين حقوق الإنسان ودعوتها إسرائيل إلى إنهاء احتلالها للجلولان السوري وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١). وفي النهاية حيث روح الصمود لدى الشعب الفلسطيني الذي يمثل قدوة وإلهاما لكل الشعوب التي تكافح من أجل السلام العادل والحق في تقرير المصير.

٢٥ - السيدة خان (بنغلاديش): أعربت عن قلقها العميق من الانتهاكات الخطيرة لقوانين حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي ارتكبتها إسرائيل أثناء عملياتها العسكرية في غزة وأيدت الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير اللجنة الخاصة. فقد استخدمت إسرائيل القوة المفرطة ولم تستثن حتى مجمع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في غزة وواصلت فرض القيود على تنقل الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة أثناء حرب غزة. وزادت الأوضاع الإنسانية سوءا بسبب وضع المزيد من حواجز الطريق ومواصلة بناء الجدار العازل في الأرض الفلسطينية، وزيادة المستوطنات الإسرائيلية، وأدت سلسلة طويلة من سياسات الحكومة الإسرائيلية إلى تغير التكوين الديمغرافي للأراضي المحتلة.

٢٦ - وانتهكت القوات الإسرائيلية بصورة منتظمة حقوق الإنسان والمبادئ القانونية. وتدين بنغلاديش بقوة التحرش بالفلسطينيين وإذلالهم، وبخاصة النساء والفتيات، عند نقاط التفتيش بل وفي بيوتهم الخاصة أثناء عمليات البحث الأمنية. ودعت إسرائيل، باعتبارها سلطة محتلة، إلى الامتثال لالتزاماتها وفقاً لاتفاقية جنيف الرابعة، والقانون الدولي المطبق والقانون الإنساني الدولي.

الدفاع الإسرائيلية والقيود القاسية المفروضة على حركة الأشخاص والسلع. ويعتمد خمسة وثمانون في المائة من السكان في غزة على المساعدات الغذائية؛ في حين أدت القيود المفروضة على دخول المواد الطبية، والتي اقترنت بالأضرار التي لحقت بمراكز الرعاية الصحية والمستشفيات نتيجة للهجوم الإسرائيلي، إلى أزمة صحية.

٢٣ - وأضافت أن وفدها يشعر بالقلق العميق إزاء عدم تحقيق تقدم ملموس في إعطاء الشعب الفلسطيني الحق الثابت، والدائم، وغير المشروط في تقرير مصيره، بما في ذلك حقه في العيش في حرية، وعدالة، وكرامة، وفي إقامة دولته المتصلة الأراضي التي تتوفر لها مقومات البقاء، والديمقراطية، المستقلة، ذات السيادة، وعاصمتها القدس الشرقية، بموجب قرار مجلس حقوق الإنسان ٢٠/١٠. وعلى العكس من ذلك، واصلت الحكومة الإسرائيلية سياستها المنتظمة للعدوان على الشعب الفلسطيني، بما في ذلك تدمير البنية الأساسية والمنازل في قطاع غزة وبناء مستوطنات إسرائيلية في الضفة الغربية والقدس الشرقية، مظهرة بذلك عدم اكتراث واضح بفتوى محكمة العدل الدولية بتاريخ ٩ تموز/يوليو ٢٠٠٤، واتفاقية جنيف الرابعة. كما تعرضت حرية التنقل للشعب الفلسطيني للعرقلة بشكل متزايد بوضع حواجز الطريق وإغلاق الطرق، ونقاط التفتيش. وهي سياسات وممارسات تتنافى مع حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، كما أنها تمثل انتهاكا للقانون الدولي وتضر بعملية السلام. لذلك، فقد آن الأوان للمطالبة باحترام حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني التي تم التضحية بها لأكثر من ٦٠ عاما بحجة حماية أمن إسرائيل.

٢٤ - كما أيد وفدها، الذي كان قد دعا مجلس الأمن إلى التحقيق في عدم امتثال إسرائيل لقرارات المجلس المتعلقة بالسلام والأمن في الشرق الأوسط، على توصيات اللجنة الخاصة، وبخاصة طلب اللجنة بأن تحث الجمعية العامة الدول

والسماح للمرضى بالوصول إلى أماكن الرعاية الطبية، وكفالة تنقل المدنيين بحرية وبلا عوائق. وأيد تلك الدعوة وأعرب عن أمله في أن تبدأ فوراً أعمال إعادة التعمير في قطاع غزة لتخفيف معاناة السكان. كما دعا المجتمع الدولي إلى مواصلة العمل في مجال حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني، بما في ذلك الشعب في غزة.

٣١ - وتتأني ممارسات إسرائيل التعسفية ضد الفلسطينيين والسكان العرب في الأراضي المحتلة مع الرغبة في تحقيق السلام، ومع التزامات إسرائيل وفقاً للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ودعا إسرائيل إلى الوقف الفوري لكافة تلك الممارسات. وقال إن تحقيق أي تقدم، يتطلب تغييراً في الواقع المأساوي الذي يعيشه الفلسطينيون من خلال إحياء الاقتصاد الفلسطيني، الأمر الذي لا يمكن أن يتم دون رفع الإغلاق والحوجز الأمنية غير المبررة.

٣٢ - ويمثل استمرار التوسع الاستيطاني في الضفة الغربية وخطة إسرائيل لبناء آلاف الوحدات السكنية في القدس الشرقية في السنوات العشر القادمة خرقاً للقانون الدولي. بل إن التدابير الإسرائيلية المترتبة على بناء المستوطنات، كترحيل الفلسطينيين وتشريدهم وهدم منازلهم في الضفة الغربية والقدس الشرقية، مخالفة واضحة لاتفاقية جنيف الرابعة. فالمستوطنات تعوق بشكل خطير حركة الفلسطينيين والتنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتحرمهم من حقهم في الاستفادة من أراضيهم ومن مصادر المياه.

٣٣ - ودعا إلى الوقف الكامل والفوري والمباشر لكافة النشاطات الاستيطانية، بما في ذلك ما يسمى "النمو الطبيعي" للمستوطنات القائمة، مشيراً إلى أن المستوطنات تقوض فرص قيام الدولة الفلسطينية المستقلة والقابلة للحياة وعاصمتها القدس الشرقية، كما تهدد السلام في المنطقة بأسرها.

٢٧ - وأكدت من جديد دعم وفدها الذي لا يتزعزع لقضية الشعب الفلسطيني وحقه القانوني والثابت في وطن ذي سيادة ومستقل. وقالت إن الحل السلمي للصراع يتمثل في خارطة الطريق التي وضعتها اللجنة الرباعية، وحثت الأطراف المعنية على تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير.

٢٨ - وقالت إنه يجب على إسرائيل رفع الحظر الذي فرضته على فلسطين وفتح جميع المعابر الحدودية للسماح بحرية انتقال البضائع، والأشخاص، والمساعدات الإنسانية، بل إن حرية التنقل يجب أن تمتد لتشمل الأراضي المحتلة كافة. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تضع حداً للعقاب الجماعي للمدنيين في غزة، وتوقف بناء الجدار العازل، وتمثل امتثالاً كاملاً لفتوى محكمة العدل الدولية وقرار الجمعية العامة ES-10/15. وأخيراً يجب على إسرائيل أن تنسحب انسحاباً كاملاً غير مشروط من الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية وكل الأراضي العربية المحتلة الأخرى.

٢٩ - السيد خير (الأردن): قال إن وفد بلاده يؤيد التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الخاصة، وأكد على أهمية أن تواصل اللجنة عملها إلى حين إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية. ودعا إسرائيل إلى التعاون مع اللجنة الخاصة والامتثال إلى توصياتها.

٣٠ - وأضاف قائلاً إن التقرير يشير إلى كم هائل من الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ويبين أن الحالة في قطاع غزة بلغت مستوى الكارثة الإنسانية، ولا سيما مع استمرار الحصار الإسرائيلي. لقد أكد كافة خبراء الأمم المتحدة ومقررو حقوق الإنسان على الضرورة الملحة لإنهاء الحصار الإسرائيلي المفروض على غزة، وإتاحة الواردات من اللوازم الطبية، والمواد الغذائية، والمنتجات الزراعية، والوقود، ومواد البناء دون قيود،

العامّة. وهذا هو السبب في أن الجنود الإسرائيليين يستخدمونهم كدروع بشرية في غزة، أو يقومون بإجلائهم عن منازلهم في القدس الشرقية، أو يهدمون هذه المنازل. وفعلاً، فإن الجنود الإسرائيليين يستهدفون المدنيين الفلسطينيين دون أن يتزل بهم أي عقاب، ويدمرون مصانع الأغذية، والمستشفيات، وأنظمة الصرف الصحي. ويعتقلون العرب لفترات غير محددة، بما فيهم الأطفال الصغار.

٣٩ - وأضاف أن وفد بلاده يدعو إلى إيجاد حل عادل وشامل للصراع في الشرق الأوسط وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، وقيام دولة فلسطين المستقلة، ذات السيادة، التي تتوفر لها مقومات البقاء. كما أنه يرحب بصور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٠/٦٤ ويدعو إلى اتخاذ إجراء عاجل بناء على تقرير بعثة تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة عن الصراع في غزة.

٤٠ - ويدين لبنان حصار غزة، ويطالب إسرائيل بإنهائه وفتح المعابر ويدين منع إسرائيل وصول المساعدات الإنسانية إلى الضفة الغربية ويطالب بوضع حد للنشاط الاستيطاني، بما في ذلك بناء المستوطنات، والجدار العازل، وهدم المنازل في الأراضي الفلسطينية المحتلة. فالنشاط الاستيطاني يقوض فعلاً وحدة الأراضي الفلسطينية المحتلة ويعرض للخطر حل الدولتين.

٤١ - ودعا لبنان إسرائيل إلى الامتنثال لاتفاقية جنيف الرابعة وفتوى محكمة العدل الدولية، ودعا إلى التشغيل العاجل لسجل الأمم المتحدة للأضرار الناشئة عن تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة. وبالإضافة إلى ذلك ينبغي أن تتوقف إسرائيل عن استهداف الأماكن الإسلامية، وبخاصة مجمع المسجد الأقصى، المشمول بالحماية بموجب القانون الدولي، وإنهاء ممارسة اعتقال وسجن آلاف

٣٤ - وواصلت إسرائيل الاستخفاف بمسئولياتها القانونية والأخلاقية باعتبارها السلطة القائمة بالاحتلال بالاستمرار في بناء الجدار العازل، الذي يدمر النسيج الاجتماعي للمجتمع الفلسطيني ويترك الآلاف من المدنيين الفلسطينيين بلا مأوى ويزيد من معاناتهم الاقتصادية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذا الحاحز يهدد قيام دولة فلسطينية تتوفر لها مقومات البقاء ويقوض جهود السلام.

٣٥ - وفي القدس الشرقية المحتلة، تسارع نطاق ووتيرة الإجراءات الإسرائيلية الأحادية الجانب، بما في ذلك أعمال التنقيب حول الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية وتحتها، وهدم المباني، وطرد السكان العرب، ومحاولات تغيير الطابع الديمغرافي للقدس الشرقية وعرقلة عمل إدارة الأوقاف. وقال إن تلك الأعمال تشكل عقبة أمام الجهود الرامية لتحقيق حل الدولتين والسلام الشامل في الشرق الأوسط. ودعا المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته واتخاذ موقف صارم لمنع هذه الأعمال.

٣٦ - وأعرب عن اعتقاد وفده بأنه من غير المقبول بالمرّة اتخاذ أي إجراء في القدس يؤثر تأثيراً سلبياً على المدينة. وستظل حماية القدس أولوية لدى الأردن، الذي لن يدخر وسعاً في سبيل حمايتها وحماية أماكنها الإسلامية والمسيحية. ونظراً إلى أهمية القدس لملايين المسلمين والمسيحيين في جميع أنحاء العالم، فإن إجراءات إسرائيل غير القانونية تهدد أسس الأمن والسلم الدوليين.

٣٧ - ويتمثل الطريق إلى تسوية النزاعات الأخرى، وبالتالي كفالة أمن واستقرار المنطقة، في إيجاد حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية من خلال حل الدولتين.

٣٨ - السيد رمضان (لبنان): قال إن الجيش الإسرائيلي يظن أن الفلسطينيين ليس لهم الحق في الحياة؛ ويمكن قراءة ذلك في الكتابات التي تنقش على الجدران في الأماكن

سلام ومن شأن الخطوات التي يدعو إليها أن تمهد الطريق للجانبين للعيش جنباً إلى جنب.

٤٦ - ودعت المجتمع الدولي، وبخاصة مجلس الأمن، إلى اتخاذ التدابير اللازمة لكفالة استئناف عملية السلام وفقاً لالتزاماته وواجباته بموجب خارطة الطريق التي أقرتها اللجنة الرباعية. واحتتمت كلمتها بتأكيد تأييد وفد بلادها للتضامن مع الشعب الفلسطيني في كفاحه من أجل حقوقه الأساسية بما في ذلك الحق في دولة مستقلة عاصمتها القدس. فممارسة هذا الحق ستكون في الأجل الطويل في مصلحة كل من إسرائيل وفلسطين.

٤٧ - السيد جمعة (تونس): أعرب عن انشغال وفد بلاده البالغ لما عكسه تقرير اللجنة الخاصة من تواصل التردّي الخطير للوضع في الأرض الفلسطينية المحتلة والحوّل السوري المحتل. وقد أدى استمرار العدوان الإسرائيلي إلى إلحاق خسائر فادحة في الأرواح وأضرار جسيمة بالمتلكات والبنى الأساسية.

٤٨ - كما تمثل انتهاكات إسرائيل للحقوق الأساسية للفلسطينيين والسكان السوريين في الحوّل السوري المحتل بما في ذلك حقهم في العيش، والصحة، والعمل، والتعليم، وحرية التنقل، والقيود التي تفرضها على هذه الحقوق، خرقاً للمواثيق ومبادئ وقرارات الشرعية الدولية. وتدفع إلى التحرك العاجل لإنهاء هذه الممارسات ووضع حد لها وإنهاء معاناة الشعب الفلسطيني.

٤٩ - بالإضافة إلى ذلك، فإن الممارسات الإسرائيلية غير القانونية العديدة، بما فيها النشاط الاستيطاني المستمر وبناء الجدار العازل المقترن بسلب الممتلكات لها انعكاسات سلبية على الوضع المعيشي للفلسطينيين.

الفلسطينيين. وينبغي لإسرائيل أن تمتثل لقرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) بشأن الحوّل السوري المحتل.

٤٢ - وأدان الممارسات الإسرائيلية الوحشية في سجون الاحتلال وأعرب عن قلقه إزاء الظروف غير الإنسانية للمعتقلين السوريين في الحوّل السوري المحتل، ودعا إسرائيل إلى إعادة فتح نقطة الدخول الواقعة في القنيطرة، حتى يتمكن المواطنون السوريون الذين يعيشون في ظل الاحتلال الإسرائيلي من زيارة وطنهم.

٤٣ - السيدة مسيتشو (جمهورية تنزانيا المتحدة): قالت أن وفد بلادها يؤيد التسوية الشاملة للصراع العربي - الإسرائيلي، على أساس القانون الدولي، وقرارات مجلس الأمن، ومرجعيات مدريد، وخارطة الطريق، ومبادرة السلام العربية. كما يؤيد حل الدولتين.

٤٤ - وأعربت عن قلقها من استمرار الأنشطة غير القانونية لإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بما في ذلك زيادة المستوطنات وعمليات هدم المنازل وعمليات الإحلاء القسري من الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية وحث إسرائيل على وقف هذه الأنشطة للسماح للجانبين باستئناف مفاوضات السلام المتعثرة. ويؤيد وفدها فعلاً الجهود الراهنة التي تبذلها الولايات المتحدة الأمريكية لإعادة الجانبين إلى مائدة المفاوضات.

٤٥ - إن التوسع في بناء المستوطنات وبناء الجدار عقبتان رئيسيتان في طريق عملية السلام. وأعربت عن أسف وفدها للاستخدام المفرط والعشوائي للقوة ضد السكان المدنيين وحثت الحكومة الإسرائيلية على رفع الحظر الذي تفرضه على الفلسطينيين وفتح المعابر الحدودية لإتاحة الحرية لتنقل السكان والبضائع ودخول المعونة الإنسانية. وقالت إن وفدها يؤيد بنفس الدرجة حق المواطنين الإسرائيليين في العيش في

- ٥٠ - ودعا المجتمع الدولي والأطراف الفاعلة الأخرى إلى حمل إسرائيل على احترام الالتزامات المفروضة عليها، لاسيما تعهداتها المنبثقة عن خريطة الطريق ومختلف القرارات الأممية ذات الصلة، والنداءات المتكررة للجنة الرباعية، وبخاصة تلك المتعلقة بالوقف الفوري لبناء المستوطنات، التي أضحى توسيعها وتكثيفها تهديدا خطيرا لا لحقوق الفلسطينيين فحسب، بل تهديدا كبيرا لأي آمال في استئناف العملية.
- ٥١ - ولاتزال القضية الفلسطينية في صدارة اهتمامات تونس، التي ساندت بثبات الشعب الفلسطيني في قضيته العادلة. ودعا المجتمع الدولي والأطراف المؤثرة إلى التدخل الفوري لوضع حد للممارسات العدوانية والاستيطانية الإسرائيلية، لاسيما من خلال إيصال المساعدات الإنسانية بدون معوقات إلى سكان القطاع.
- ٥٢ - وأضاف قائلاً، عندما يتعلق الأمر بحل الصراعات، فإن تونس تدعم خيار السلام واعتماد الحوار القائم على الشرعية الدولية. ويؤكد تعثر عملية السلام المخاوف من أن تزداد الحالة تدهوراً. ويبقى إنهاء معاناة الشعب الفلسطيني، مرتبطاً بإيجاد حل جذري ونهائي للأزمة، من خلال استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة وإقامة دولة المستقلة على ترابه الوطني، واسترجاع الأراضي العربية المحتلة. بما يعزز مقومات الأمن والاستقرار لكافة شعوب المنطقة.
- ٥٣ - السيد لوكويا (أوغندا): أعرب عن تأييد بلاده التام لعمل اللجنة الخاصة. وقال إن تقرير اللجنة يصف الحالة الإنسانية السيئة في الأراضي المحتلة، وهي مأساة إنسانية مخيفة تأسف أوغندا لأثرها العاطفي في غزة والضفة الغربية. ودعا إسرائيل إلى اتخاذ خطوات فورية لتيسير حركة الشعب الفلسطيني والبضائع ووصول المنظمات الإنسانية الدولية إلى الأراضي المحتلة. ودعا إلى إنهاء الحصار وتجميد النشاط الاستيطاني بالكامل، بما في ذلك النمو الطبيعي، كما دعا إلى وقف مصادرة الأراضي. فهذه الأعمال تقوض روح عملية السلام ومصداقيتها.
- ٥٤ - ويشيد وفد بلاده بالدور الحاسم الذي تضطلع به وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في تخفيف معاناة الفلسطينيين ودعا المجتمع الدولي ليس فقط إلى الوفاء بالتزاماته تجاه فلسطين بل أيضاً إلى زيادة مساعدته التنموية الاقتصادية والاجتماعية.
- ٥٥ - وأعاد التأكيد على تأييد أوغندا وتضامنها مع الشعب الفلسطيني، كما أكد على تأييد أوغندا التام لاستئناف المفاوضات المباشرة بين فلسطين وإسرائيل وقيام دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة التي تتوفر لها مقومات البقاء، من خلال المفاوضات السلمية لتعيش جنباً إلى جنب مع دولة إسرائيل. ودعا المجتمع الدولي، بما في ذلك اللجنة الرباعية، إلى زيادة جهوده مرة أخرى من أجل دعم المفاوضات بين الجانبين، والتنفيذ الكامل لخارطة الطريق.
- ٥٦ - لقد استمر الصراع في الشرق الأوسط أطول مما ينبغي وأصبح الحل العادل والدائم أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى. ويلتزم وفد بلاده بدعم الجهود التي تبذلها كل الأطراف لتحقيق سلام شامل ومستدام على النحو الوارد في قرار مجلس الأمن ١٨٥٠ (٢٠٠٨).
- ٥٧ - السيد كيم (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إنه على الرغم من أن عدداً من التدابير قد اتخذت على المستوى الدولي لحل قضية الشرق الأوسط، فإنها لم تترجم إلى عمل بسبب المحاولات غير الملائمة لدول كالولايات المتحدة الأمريكية، التي سمحت بالاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية بل وشجعت هذا الاحتلال كما شجعت انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكب فيها.

الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ ١٩٦٧ (A/64/328)، وتقرير مجلس تحقيق مقر الأمم المتحدة والتقرير المشترك عن حالة حقوق الإنسان في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى.

٦٢ - تناول التقرير آثار الحرب التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة المحتل. لقد تسببت هذه الحرب في قتل، وجرح، وإعاقة الآلاف بمن فيهم النساء والأطفال وأحدثت دماراً واسع النطاق. كما هوجمت مباني الأمم المتحدة. وكان الهدف من مواصلة الأعمال غير القانونية في الضفة الغربية والقدس الشرقية، بما في ذلك بناء المستوطنات، وتدمير منازل الفلسطينيين ونزع ملكية أراضيهم، تغيير التوازن الديموغرافي، والحيولة دون قيام دولة فلسطينية مستقلة، وإجهاد مفاوضات الوضع النهائي.

٦٣ - ولا يزال الفلسطينيون يعانون من بناء الجدار العازل في الضفة الغربية الذي لا يزال مستمرا على الرغم من الحكم الصادر من محكمة العدل الدولية، ويتعرضون للاعتقال والمهجوم عليهم من جانب المستوطنين الإسرائيليين. وفي ٢٠٠٩، كان يوجد ٦٨٨ من حواجز الطرق ونقاط التفتيش التي تقيد الحركة. ويعاني الفلسطينيون من انتهاك حقوقهم في الحياة، والمأكل، والملبس، والمسكن والعمل، والصحة، والحصول على التعليم، والماء.

٦٤ - ويبرز التقرير تزايد عدد المستوطنين في الجولان السوري المحتل، وإنشاء بنية أساسية ومصانع جديدة واستغلال الأرض، والماء، والموارد الطبيعية الأخرى. ويتعرض السكان العرب السوريون للاعتقال، ويحرمون من فرص العمل ويعزلون عن عائلاتهم، ويتعرضون للألغام الأرضية والآثار الخطيرة للنفايات النووية المدفونة. وتواصل إسرائيل منع أجهزة الأمم المتحدة من الوصول إلى الجولان السوري المحتل.

٥٨ - وتواصل إسرائيل حملاتها العسكرية الوحشية وبناء الجدار العازل، في الوقت الذي يستمر فيه حصار الأراضي الفلسطينية المحتلة وقطاع غزة. فالفلسطينيون يُقتلون كل يوم نتيجة لذلك أو يطردون كلاجئين. وهذه الأعمال والسياسات تشكل إرهاب دولة وجرائم ضد الإنسانية؛ كما أنها تمثل انتهاكا واضحا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وتمثل محاولة صارخة لتقويض عملية السلام.

٥٩ - وتلتزم حركة عدم الانحياز، كما أكدت في قمعتها الخامسة عشرة لرؤساء الدول والحكومات بالإسهام في التوصل إلى تسوية عاجلة وعادلة للقضية الفلسطينية. والخطوة الأولى نحو تحقيق هذا الهدف هي إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، بما فيها فلسطين. وتحقيقاً لهذا الهدف، يلزم أن تتخذ، دون إبطاء، تدابير عادلة وشاملة ترمي إلى تحقيق الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة عاصمتها القدس الشرقية. وبالإضافة إلى ذلك، يجب حل القضايا الأساسية، بما فيها الحدود، والأمن، والمستوطنات، والقدس، واللاجئين، والمياه، والسجناء.

٦٠ - وأشاد بالمساعدات الإنسانية التي قدمتها وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى على مدى ستين عاماً وأكد مجددا دعم وفد بلاده الكامل للشعب الفلسطيني وتضامنه معه.

٦١ - السيد علي (السودان): قال إن تقرير اللجنة الخاصة يبرز الممارسات غير القانونية وغير الإنسانية المستمرة لإسرائيل، التي تنتهك حقوق الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة والعرب في الجولان السوري المحتل. وتتفق استنتاجات التقرير مع استنتاجات التقارير السابقة، بما فيها أحدث تقرير للمقرر الخاص عن حالة حقوق الإنسان في

للتشرد نتيجة لتدمير أملاكهم، ومصادرة الأرض، وإلغاء تراخيص الإقامة، بالإضافة إلى الترحيل من وقت لآخر. وعلاوة على ذلك زادت مستويات الفقر الشديد بين اللاجئين.

٧٠ - وبالإضافة إلى عنف المستوطنين، زاد الاستمرار في مد الجدار العازل في الضفة الغربية وحول القدس من معاناة الفلسطينيين. وذلك خلافا لفتوى محكمة العدل الدولية بشأن النتائج القانونية للجدار العازل بعدم قانونية هذا الجدار. كما خلصت إلى أن المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة تنتهك القانون الدولي.

٧١ - وعانى الفلسطينيون في قطاع غزة كثيراً منذ فرضت إسرائيل الحصار على القطاع لأول مرة في ٢٠٠٧، وأغلقت معابر كافة واعتبرت الأراضي كياناً معادياً. ويمثل هذا الحصار عقاباً جماعياً تحظره اتفاقية جنيف الرابعة. وزاد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة من معاناة الفلسطينيين. وخلصت اللجنة الخاصة إلى أن الحالة في قطاع غزة وصلت إلى مستوى الكارثة الإنسانية، في حين يشير تقرير بعثة تقصي الحقائق المستقلة إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. ووصف كثير من خبراء حقوق الإنسان الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بأنها تقوم على التمييز المنظم وتحرم السكان الفلسطينيين، بشكل عام، من الحق في العيش بأمان وكرامة.

٧٢ - وفي الجولان السوري المحتل، ما برحت إسرائيل تنتهج سياسة الضم والاستيطان - كبناء المستوطنات، وربط اقتصاد القرى السورية بإسرائيل، والاستيلاء على الأرض والمياه، وطرد السكان السوريين من أراضيهم - ورفضت الامتثال لقرارات الأمم المتحدة، بما فيها قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١). كما كانت هناك حملات تضليل إعلامية منظمة لطمس عروبة الجولان.

٦٥ - وأعرب عن تأييد وفد بلاده النتائج والتوصيات الواردة في تقرير اللجنة الخاصة ولقيام دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية ودعا إلى انسحاب إسرائيل من كل الأراضي العربية المحتلة.

٦٦ - السيد الزباني (البحرين): قال إن تمادي سلطات الاحتلال في سياسة الضم والاستيطان في الأرض الفلسطينية المحتلة وفي الجولان السوري المحتل قد أدت إلى تدهور خطير في حالة الأراضي المحتلة منذ ١٩٦٧. فهذه السياسات تنتهك الاتفاقيات الدولية كاتفاقية لاهاي واتفاقية جنيف الرابعة. واستمر اعتداء السلطة المحتلة على الأملاك العامة والخاصة وتدميره لها وانتهاك الحقوق المنصوص عليها في الصكوك الدولية، بما فيها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي أكد الحق في الحياة، والحرية، والسلامة الشخصية.

٦٧ - وفي القدس كان هدف سياسة سلطة الاحتلال هو إفراغ القدس من أهلها الفلسطينيين وتهويدها. وشملت الإجراءات المتخذة أعمال التنقيب، وهدم المنازل، وطرد الفلسطينيين، انتهاكاً لقرارات الأمم المتحدة، بما فيها قرار مجلس الأمن ٤٧٨ (١٩٨٠) وقرار مجلس حقوق الإنسان S-12/1.

٦٨ - ولاحظ المقرر الخاص لحقوق الإنسان أن هدم المنازل الذي لا صلة له بأي ذرائع أمنية يشكل وسيلة رئيسية لبسط السيطرة الإسرائيلية على الضفة الغربية على نحو يخل بحقوق الفلسطينيين. فالفلسطينيون يفقدون السيطرة على أراضيهم وهويتهم الوطنية. لأن مجرد وجود المستوطنين، بالإضافة إلى القيود والإغلاق سيسهم في تجزئة الأرض الفلسطينية ويشكل منها جيوباً معزولة ويؤدي إلى ارتفاع معدل البطالة وتفشي الفقر.

٦٩ - ونظام الإغلاق الإسرائيلي هو السبب الرئيسي في الفقر في الأراضي الفلسطينية المحتلة؛ ويتعرض الفلسطينيون

الضروري دعم الشعب الفلسطيني الذي يكافح ضد الاحتلال لتمكينه من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف.

٧٧ - السيد طالب (الجمهورية العربية السورية): تكلم ممارساً حق الرد، فقال إن مزاعم ممثل سلطات الاحتلال فيما يتعلق باحترام إسرائيل لحقوق الإنسان هراء يتعارض مع تقارير الأمم المتحدة، التي سجل أحدثها، وهو تقرير غولدستون، جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية ارتكبتها قوات الاحتلال. ولو أن إسرائيل تحترم حقاً حقوق الإنسان لسمحت للجنة الخاصة بالوصول إلى الأراضي المحتلة. بالإضافة إلى ذلك، فإن مزاعمها بأنها تحترم حقوق الإنسان تتناقض مع البيانات العنصرية التي تصدر في إسرائيل؛ فقد قال اثنان من رجال الدين الإسرائيليين في اليوم السابق أنه من المباح قتل الأطفال والرضع العرب.

٧٨ - وتتجاهل إسرائيل إرادة المجتمع الدولي، التي أيدت بالإجماع تقريباً اللجنة الخاصة، وتقاريرها السنوية وتمديد ولايتها، على الرغم من أن إسرائيل تدّين بوجودها لقرار خلّافي للجمعية العامة.

٧٩ - إن إسرائيل لا تعرف كيف تقرأ التاريخ: بالرغم من أنها تقول إنها تعاني من هجمات الصواريخ منذ عام ٢٠٠١، فإن الفلسطينيين يعانون منذ عام ١٩٦٧. وكانت جميع الأحداث منذ ذلك الوقت رد فعل قانونياً ومشروعاً للاحتلال غير القانوني. فلم تتأسس حماس فعلاً إلا في ١٩٨٧، وبعد عشرين سنة من بدء الاحتلال.

٨٠ - ومن الغريب أن ممثل إسرائيل لم يقل كلمة واحدة عن حملات بناء المستوطنات التي تبتلع الأراضي الفلسطينية، وبخاصة أراضي القدس الشرقية.

٨١ - السيد حجازي (المراقب عن فلسطين): تحدث ممارساً حقه في الرد فقال إن إسرائيل حققت الرقم القياسي لانتهاك شعب لحقوق الإنسان لشعب آخر، وللقانون

٧٣ - وأكد إعلان الألفية الصادر عن الأمم المتحدة حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره. فالسلام خيار استراتيجي. والسلام العادل والشامل يستدعي التنفيذ التام لقرارات الأمم المتحدة بما فيها قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣)، والالتزام بالاتفاقات السابقة والتمسك بمنهجية مؤتمر مدريد لعام ١٩٩١ ومبدأ الأرض مقابل السلام، وخريطة الطريق، ومبادرة السلام العربية.

٧٤ - ومادام الاحتلال الإسرائيلي مستمر، سيعاني الشعب الفلسطيني والسوريون في الجولان السوري المحتل. وسوف يستمر الانتقاص من حقوق الإنسان والحريات الأساسية حتى ينتهي الاحتلال ويمارس الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف، بما فيها الحق في إقامة دولة مستقلة عاصمتها القدس الشرقية.

٧٥ - السيد جبريل (الجمهورية العربية الليبية): قال إن الفلسطينيين يعانون في ظل الاحتلال الإسرائيلي منذ عام ١٩٤٨؛ وهذا الاحتلال أيضاً هو السبب الرئيسي في عدم الاستقرار في الشرق الأوسط. وقد استمرت الممارسات والانتهاكات الإسرائيلية غير القانونية وغير الإنسانية نتيجة للاحتلال كما يحدث في جميع أشكال الاحتلال. وأعرب عن تأييده لبيانات جميع المتكلمين السابقين، وقال إن الأمر يحتاج إلى عدة ساعات لسرد كل الانتهاكات التي ترتكبها إسرائيل. وتساءل عما إذا كان هناك أي معاهدة أو قانون دولي لم تنتهكه إسرائيل في الأراضي المحتلة. ودعا جميع الدول الأعضاء إلى إرسال رسالة إلى إسرائيل بأن ممارساتها، التي أدانتها تقارير كثيرة، غير مقبولة. ويجب فعلاً بذل جهد لوقفها.

٧٦ - وبعد عشرة أشهر من الموافقة على قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، لم يحدث أي تغيير. بل إن البعض أنكر أن الفلسطينيين يعانون نتيجة للاحتلال والحصار. ومن

والمستشفيات، وآبار المياه، والبنى الأساسية الأخرى لا تشكل تهديدات لأمنها.

٨٣ - سوف تستمر فلسطين في طرق أبواب الأمم المتحدة وجميع أجهزتها حتى تنهي سلطة الاحتلال ممارساتها غير القانونية والوحشية والاحتلال وحتى يحصل الشعب الفلسطيني على حقوقه غير القابلة للتصرف، الحق في العيش بغير خوف أو رعب أو قمع في دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٥.

الدولي، ولقرارات الأمم المتحدة. وعلى الرغم من مزاعمها بشأن الديمقراطية، فقد أنكرت على مدى ستين عاماً حق العودة لأكثر من ٢,٥ مليون لاجئ ورفضت أن تعترف بوجودهم. ولا تعترف بالقرى الفلسطينية، حتى تلك التي يسكنها مواطنوها. وأوضحت منظمات حقوق الإنسان أن الدولة قد حولت الإفلات من العقاب إلى نظام، فكان جنودها ومستوطنوها المسلحون يعفون من العقاب فعلاً بعد قتلهم للفلسطينيين. وتساءل كيف يمكن أن تسمى إسرائيل، وهي "دولة يهودية"، دولة ديمقراطية بينما ترسخ قوانينها ونظمها التمييز ضد ٢٠ في المائة من السكان. لقد حرم الشعب العربي في البلد من اللجوء إلى المؤسسات الدولية التي أنشأها العالم المتحضر لحل الخلافات وعلاج انتهاكات القانون الدولي، وسمح لإسرائيل بتنفيذ جرائمها مع الإفلات من العقاب. إن هذه الاعتداءات قد وثقها أقرب حلفائها، بما فيهم الولايات المتحدة الأمريكية. واحتقرت إسرائيل القانون الدولي والنظام الدولي ككل. وعلى الرغم من أن ذلك أمر غير مقبول، ليس مستغرباً أن تشكك إسرائيل في نزاهة لجان الأمم المتحدة لأنها لم تقبل قط أي تقرير من الأمم المتحدة أو من أي منظمات مستقلة أخرى. وقالت أن التقارير لا تخدم هدف السلام بينما ممارساتها على الأرض تدمر كل أمل في السلام؛ إن وقف الممارسات أفضل من وقف التقارير.

٨٢ - والانسحاب لا يعني إنهاء الاحتلال، بصرف النظر عن عدد المرات التي تكرر فيها إسرائيل انسحابها. وفي هذا الصدد فإنها، بدلاً من الوفاء بالتزاماتها باعتبارها سلطة احتلال، فرضت حصاراً على كل سكان قطاع غزة. ومرة أخرى، تذرعت إسرائيل باحتياجاتها الأمنية لتبرير جرائم الحرب والانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي. ومع ذلك، فإن أهداف الأعمال الإسرائيلية، كمحطات الطاقة